

## متابعة

## Spinneys شركة معادية للحريّات النقابية

## الإدارة تصرف رئيس النقابة ميلاد بركات بسبب نضاله في سبيل تحسين حقوق العمّال

من المتوقع ان تثير خطوة الشركة بصرف رئيس نقابة قيد التأسيس احتجاجات واسعة من جانب المدافعين عن الحريّات، ولا سيما ان نص الإنذار بالصرف يقتر بوضوح بان اسبابه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعمل النقابي. فقد ورد في هذا النص ان السبب الاساس لصرف بركات يتصل بنحريّته الاجراء في الشركة «تحت غطاء نشاط نقابي مزعوم». كما ان النص نفسه يتحدث عن محاولة بركات إقناع سائر الأجراء بالانضمام إلى «الحملة ضد الشركة».

وتتهم ادارة «Spinneys» رئيس النقابة بأن عمله يرمي الى إلحاق الضرر بمصالح الشركة المادية والمعنوية، وتذكر في نص الإنذار امثلة على ذلك، تقع بمجملها في خانة العمل النقابي، ومن هذه الامثلة قيامه بتاريخ 2012/8/1 بالاتصال بالمسؤولية عن شؤون الأجراء في فرع الشركة في الجناح مارلين مرعي ودعوتها بإلحاح شديد للانضمام إلى النقابة. وحضوره إلى متجر الشركة في الجناح بعد يومين من الاتصال المذكور، أي بتاريخ 2012/8/3، لإقناع الأجراء بالانضمام إلى النقابة. وكذلك استخدامه موقع Facebook وغيره من وسائل Social Media للدعوة إلى الانضمام للنقابة. فضلاً عن قيام بركات بلصق منشورات قرب متجر الشركة في الأشرية تتضمن اتهاماً بان الشركة تسلب حقوق أجراءها وأن الانتساب إلى النقابة من شأنه الحفاظ على هذه الحقوق، فضلاً عن تضمّنه رسماً يصوّر الشركة بأنها سمة كبيرة لتبلغ الأجراء وهم أسماك صغيرة، الأمر الذي يشكل، برأي الشركة، مبرراً لصرفه من العمل.

ويحمل نص الإنذار على رئيس النقابة اتصاليه بالاعلام لحشد التأييد لمطالب النقابة، وتعتبر ادارة الشركة ان هذه الأفعال تفتقر إلى «أبسط مبادئ الاستقامة والمناقبة المهنية والإخلاص وتتم عن الكره والتحريض ضدها والإساءة إليها وإلى سمعتها». ويخلص نص الإنذار إلى ان استمرار رئيس النقابة بالعمل لدى الشركة «أصبح مستحياً نتيجة قيامه بصورة متعمدة ومتكررة بزرع الدسائس والشائعات المغرضة بحق الشركة بغية تاليد الأجراء ضدها، الأمر الذي يخلق جوّاً مضطرباً وغير سليم في علاقة الأجراء بالشركة...» بحسب رأيها لذلك، قررت الشركة فسخ عقد عمل ميلاد بركات فوراً على كامل مسؤوليته عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 74 من قانون العمل.

(الأخبار)

هذه الوقائع ترتب مسؤولية مباشرة على وزير العمل، الذي لم يحرك ساكناً لتطبيق القانون ومنع ادارة الشركة من مواصلة غيها، كما يرتب مسؤولية مباشرة على القوى السياسية الممثلة في الحكومة التي تسكت عن هذه الممارسات. وتأتي خطوة صرف رئيس النقابة الفتية بعد نجاحها في تحقيق الكثير من الانجازات، إذ اضطرت ادارة الشركة الى تسديد زيادة، ولو منقوصة ومشوّهة، على الأجراء. كما اضطر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى الاستجابة لشكوى النقابة في شأن وجود نسبة كبيرة من العاملين في الشركة غير مصرّح عنهم لدى الصندوق او يعملون بالسخرة من دون اجور ثابتة. وكشفت المعلومات ان مفتشي الصندوق اعدوا تقريراً عن فرع الاشرية يخلص الى التصريح عن نحو 130 عاملة وعاملاً مكتومين وفرض التصريح عن عدد كبير منهم بالحد الأدنى للأجور بعدما تبين انهم لا يتقاضون اي اجر. كما نجحت النقابة حتى الآن في التصدي لمحاولات ادارة الشركة تهديد العاملين ومنعهم من المشاركة في العمل النقابي، إذ اثار الاقبال الكثيف على الانتساب إلى النقابة مخاوف ادارة الشركة من الاضطرار الى توفير المزيد من الحقوق للعمّال.

وزير العمل لم يحرك ساكناً لتطبيق القانون ومنع ادارة الشركة من مواصلة غيها



أقدمت إدارة سلسلة متاجر «Spinneys» في لبنان على صرف رئيس الهيئة التأسيسية لنقابة العاملين في الشركة ميلاد بركات. إجراء يُعدّ خطوة انتقامية تنطوي على مخالفة فاقعة للدستور اللبناني ومعاهدات العمل الدولية والقوانين المرعية الاجراء التي تضمن حرية العمل والتنظيم النقابي. كذلك يؤكد نهج الإدارة بقضم حقوق عمالها وتقيد حرياتهم. تأتي هذه الخطوة بعد نحو شهرين من تقديم الهيئة التأسيسية للنقابة الطلب الخاص لدى وزارة العمل في إطار حراك نقابي رداً على ممارسات الإدارة التي حرمت العديد منهم حقوقهم التي يضمنها قانون العمل. وأكثر تلك الممارسات مخالفة كان الإخراج الخاص الذي ابتدعه المدير الإقليمي للشركة، مايكل رايت، في ما خصّ تصحيح الأجور.

لكن هناك معطيات أخرى أمنت لإدارة الشركة هامشاً لقرار الطرد. فوزير العمل سليم جريصاتي لا يزال حتى الآن يرفض التوقيع على طلب ترخيص النقابة ويحتفظ به في أدراج مكتبه، ما يطرح تساؤلات كثيرة حول الغاية من هذا التاجيل، إذ يظهر كانه ترخيص للشركة للاستمرار بممارساتها إزاء عمالها.

وعلى الرغم من عدم تبليغ ميلاد بركات إنذار صرفه من عمله، إلا أن إدارة الشركة سجلت الإنذار لدى وزارة العمل - دائرة العمل في جبل لبنان تحت رقم 2317 بتاريخ 25 آب 2012. وبحسب المعلومات، فقد حاولت الإدارة تبليغ رئيس النقابة بالإنذار أول من أمس، وعندما رفض تبليغه قامت بحجز حريته عبر منعه من مغادرة مكاتب الإدارة ومنعه أيضاً من استخدام هاتفه أو استشارة محاميه، واستخدمت من اجل ذلك عمالاً في فرع الامن الخاص بالشركة.

ورغم أن الشركة اضطرت لتحرير بركات بعد وقت قصير إلا أنها سارعت في اليوم التالي الى تقديم شكوى الى النيابة العامة لمنع من مزاولة عمله كالمعتاد، تدعي فيها ان بركات يقوم بالتحريض واثارة اعمال الشغب في الفرع الذي يعمل فيه في الاشرية. غير أن التحقيقات التي أجراها مخفر الدرك في المنطقة أثبتت زيف هذه الادعاءات حيث بين أن بركات لم يقم بأي رد فعل بل أنه سجل حضوره الى مكان عمله رغم محاولة منعه من قبل عمال الامن الخاص وتهديده بشكل غير مباشر من قبل عناصر من فرع المعلومات قاموا في اليوم السابق بالاستقصاء عنه من زملائه في فرع الاشرية.



البنك اللبناني الكندي». وليس هذا النقد الوحيد الموجّه لسلامة وأعضاء لجنة الرقابة، بل هناك مصرفيون يعتقدون بان سلامة يسلم القطاع للأميركيين ويضرب السرية المصرفية عندما يسوق لتوقيع اتفاقية «FATCA» ويجد لها المخارج الدستورية والقانونية. على أي حال، هناك حالة استسلام لدى المصرفيين، فهم يجزمون بان أعناقهم بأيدي الأميركيين، وأنه ليس بأيديهم أي حيلة لمقاومة هذا الأمر، «فما يريد الأميركيون سيكون كالسيف القاطع وفق رؤوس الجميع»، يقول مدير أحد المصارف الكبرى. ومن أبرز معالم حالة «الفوبيا» هذه، أن المصارف اللبنانية توقفت عن استقبال الودائع السورية التي باتت تذهب إلى الأردن ودبي، وتوقفت عن استقبال الودائع النقدية الكبيرة التي كانت تنهات للحصول عليها من المغتربين اللبنانيين في مختلف دول أفريقيا.

كل هذه الأمور كانت تناقش في اللقاء الشهري الذي يجمع مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف. وفي غالبية هذه النقاشات كان يتم الاتفاق شفهيّاً على ألا تقوم المصارف بمعاملات لمصلحة أي زيون إيراني أو سوري أو سوداني.

بعض أصحاب المصارف ومديريها ينتقدون سلامة على التسهيلات التي حظي بها بعض الزبائن، من قبل مصرف لبنان، وسمحت للأميركيين بالدخول إلى القطاع المصرفي من الباب الواسع. ويشير هؤلاء إلى أن «من بين الحسابات الـ 36 التي تبحث عنها كونيلى، هناك واحداً بقيمة 600 مليون يورو أتى صاحبه من أفريقيا مرعماً على بيع كل ممتلكاته هناك، لكن الناذيين في مصرف لبنان كانوا يبحثون عن مصرف يستقبل هذا المبلغ الذي توزع جزء منه على

## باختصار

## ◀ 1353 مليار ليرة رواتب «عامّة» في 4 أشهر

حيث توضح البيانات التي نشرتها وزارة المال أمس أنّ إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتألف أساساً من الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقديمات الاجتماعية، بلغ 1353 مليار ليرة بين كانون الثاني ونيسان الماضيين، مرتفعاً بقيمة 24 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011.

وبلغت قيمة الرواتب والأجور وحدها 914 مليار ليرة في الفترة المذكورة، متراجعة بنسبة 6% مع العلم بأن هذا المبلغ يتضمن 88 مليار ليرة مخصصة لتغطية الفروقات المدفوعة، من ضمنها فروقات سلسلة الرتب والرواتب، في حين بلغت هذه المدفوعات قيمة 174 مليار ليرة من أصل مجموع المبلغ المدفوع في الفترة نفسها من العام الفائت.

بالتالي، لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة، يصبح مجموع الرواتب والأجور 799 مليار ليرة في كانون الثاني - نيسان 2011 مقارنة مع 826 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، أي بزيادة قدرها 27 مليار ليرة (3 في المئة)، ويعود ذلك جزئياً إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

(الأخبار، وطنية، مركزية)

## ◀ هناك أخطاء كبيرة في صيانة الطرق وكل ما نراه هو التزفيت!

وفقاً لرئيس لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه محمد قباني (الصورة) الذي تحدّث بعد اجتماع عقده أمس، تناول مجموعة من القضايا، بينها صيانة المرافق العامة وهطل الأمطار وصولاً إلى حال الطرق.

وأعرب النائب عن استيائه من الوضع القائم، إذ قال «يبدو أنه لا يوجد مدير عام للطرق والمباني على الإطلاق، هناك مدير للطرق بالإناية، ولم يأت» إلى اجتماع اللجنة. وأضاف: «لم يأت أحد له علاقة بالطرق في وزارة الأشغال، وهنا نسجل اعتراضنا واستغربنا لأن يحدث ذلك، وخصوصاً أن هناك أخطاءً كبيرة في موضوع صيانة الطرق، وكل ما نراه هو التزفيت».

ومضى قباني يشرح أنّ «الطريق ليست فقط في أن نرقت، فإذا كان أساس الطريق يحتاج إلى معالجة فمادام هذا زفت فوق زفت؟!»، وقدم أمثلة على هذا الموضوع: ففي إحدى مناطق الأشرية سماكة الزفت كبيرة جداً، وفي منطقة مار مخايل - الشياح وصلت سماكة الزفت إلى 60 سنتيمتراً، وهذا يُعدّ هدراً للأموال ولا يجوز أن يستمر».



## ◀ اقتراح قانون لإنشاء مجموعات كهربائية

قدّمه إلى المجلس النيابي النائب سرج طورسركيسيان أمس، بهدف تأمين التيار الكهربائي للمواطنين في ظل الانقطاعات الحادة التي تعيشها البلاد. وينص الاقتراح على أنه يحق للبلديات الكبرى (بيروت - طرابلس) ولأي اتحاد بلديات، أن ينشئ ويجهز ويستثمر ويبنى، وفقاً لموارده الخاصة أو وفق هبات أو قروض، مجموعة أو مجموعات لإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية.

ويوضح أنّ على البلديات الكبرى واتحادات البلديات أن تنفذ الأعمال وفقاً للشروط الآتية: أولاً، أن تكون الشركات التي ستتعاقد معها لتنفيذ الأعمال شركات معترفاً بها عالمياً. ثانياً، أن تكون المجموعات المنوي إنشاؤها صديقة للبيئة.

وفي أسبابه الموجبة يقول الاقتراح إنّ «لبنان يعاني من أزمة كهربائية حادة منذ زمن»، وإنه «لوضع حد لهذا الوضع المستمر يجب إعطاء حق للبلديات الكبرى واتحادات البلديات صلاحيات لإنشاء مجموعات لإنتاج وتوليد الطاقة».

ولكي تحصل البلديات على هذا الحق، يجب أن تُمنح صلاحيات إضافية استناداً إلى اللامركزية الإدارية.

## ◀ «الاقتصاد اللبناني انتقل إلى الجحيم منذ 15 آب»

الكلام لرئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس (الصورة)، في لقاء تجاري موسع، شارك فيه ممثلو جمعيات التجار ونقابات ولجان أسواق من مختلف المناطق اللبنانية، للبحث في ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح شماس أنّ القطاع التجاري «فقد 50% من رقم أعماله في الأشهر الأخيرة الماضية»، وحذّر من أنّ البلاد مقبلة على «أيام اقتصادية واجتماعية صعبة».

وحمل شماس الدولة مسؤولية الأوضاع الراهنة، مشيراً إلى أنّ التجار «سيقومون بتحريك تصعيدي بعد زيارة البابا للبنان، قد يبدأ بالإقفال المؤقت للأسواق، وصولاً إلى الإقفال التام وحتى العصيان المدني، على أن يسبق ذلك تحرك في اتجاه المؤسسات الدستورية والسياسيين من كل الاتجاهات».

يُشار إلى أنّ البابا بنديكطوس السادس عشر يزور لبنان في أيلول المقبل، وتستمرّ فعاليات هذه الزيارة بين 14 و16 من هذا الشهر.

